

حيث يفسد في صورتين لا احتمال ان لا يحصل الا ذلك العقد واما اذا كان خراج مقامة
حوالته والربح فهو زكوا لشرط ارفع العتير وقسمه الباقي والارض عشريه او شرط
رب البذر عشر الخراج لنفسه اولاء خرو الباقي بينها لانه مناع او شرط كون
التين لاحد صبا والم لا خرو حث يفسد لانه يقطع الشركه في الحب
وهو المقصود او شرط تنصيف الحب والتين لغير رب البذر حيث
يفسد لانه شرط مخالف لقتصر العقد وهو صوره دي الى قطع الشركه
اذر بما يصيبه آفته فلا ينعقد الحب فلا يخرج الا التين ولو شرط
الحب نصفين ولم يتعرض للتين او الحب نصفين وجعلها اي التين
رب البذر صحته اما الاولي فلا نهما شرط الشركه فيما هو المقصود
والسكوة من البيع لا يوجب فساد العقد في الاصل واما الثانية
فله شرط موافق حكم العقد لانه بناء ملكه واذا افسده المزارعة
فالخارج لرب البذر لانه بناء ملكه والارض اجر عمله او اجر مثل ارضه
يعني ان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثل عمله وان كان
من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه ولو كان رب البذر صاحب
الارض فللعامل اجر مثله لا يزداد عليه المسمى لانه رضي بشكوه بسقوط
الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه
لاستيفائه منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا
مثل لها واذا صحته فلم يشروط اي الواجب هو المشروط والصحة
الا التزام ولا شيء للعامل ان لم يخرج اي الارض شيئا لانه
يستحقه شركه ولا شركه في غير الخارج وتخير العامل ان ابي رب
الارض البذر قبل القاية وتبده لغيره وان امتنع العامل اجبته

الحاكم

الحاكم على العمل لان الوفا به ممكن بلا ضرر بل يحتمل فليزم العقد كما في سائر الاجارات
الا اذا كان غدر فيفسخ به الاجارة كالارض فيفسخ به المزارعة ولو ابي رب البذر والارض
له وفق كريب العامل فلا شيء له وعمل الكراب فضا لانه عمله انما يتقوم بالعقد والعقد
قوم العمل بجزء من الخراج ولا يخرج بعد ويستصحب ديانته اي فيما بينه وبين الله فيلزمه
ان يعطي العامل اجره مثل عمله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال ليحصل له نصيبه من
الخراج فاذا اخذ الارض منه فقد غدره والتعزير مد فروع فيفتي بطلب رضاه انتمى
والله اعلم **سبل** في ارض سلطانية او وقف في يد مزارع يزرعها وهو مدوم
على مزارعتها مدة سنتين غير معطل لها ولا هو اجز ولا خاين هل ترفع يده عنها بغير
حاجة مادام قائما بمزارعتها ويؤدي ما عليها املا وهل يخرج من المزارع ان يتعدا
عليه ويأخذ الارض منه ويزرعها واذا اخذها منه والحال ما ذكر هل الحاكم منهم عنه
ويرفع يده عنها واعادتها للادول واذا تركها سنة او سنتين لتستريح كما هو العادة
هل ترفع يده عنها **اجاب** لا ترفع يده عنها بغير وجه شرعي وغير صحة حيث كان قائما
بمزارعتها وليس هو خائنا ولا عاجزا ولا معطلا لها ثلاثة سنين مثل اليه ولا يضر تركها
للاستراحة لتقل المروءة فيه ولا يسوغ لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما في
يد الاخر واذا افعله احد الحاكم رفع يده واعادته للمزارع الاول لسبق يده اليه بان
له وبقية ومن سبقت يده اليه مباح فهو ارجح به جميع ذلك في الجارية والله اعلم
سبل في رجل مزارع في ارض الوقف وبيت المال والتمار ويؤدي ما عليها
من القسم للحياة المذكورة مدة مائة عن ابن وبيت هل تقسم قسمة ملكه من ا
لاموال المذكور مثل حظ الاثني عشر ام لا وتبقى بيد الابن المتعاطي للفلاح
ولا شيء للبيت فيها **اجاب** هو مالك لمنفتها مدة حياته فهو ارجح بها من
غيره مادام مزارعها وليس هو خائنا ولا عاجزا ولا معطلا لها ثلاثة سنين

صلى الله عليه وسلم في ارضه

منه غير انما يقع في الارض لا في المزارع حيث كان صاحبها
لا بد له من حقها في المزارع حيث كان صاحبها

متوا اليه ولا تقسم قسمة ما يملكه من الاموال وتبقى في يد ابنته المزارع حيث كان صاحبها
بما يبيد عليه وجه الاحقية كما في الخبرية والله اعلم **سئل** فيما كان لرجل قرار في ارض
وله يد عليها ومتصرف فيها بالزراعة مدة تزيد على عشرين سنين من غير تعطيل لها
بالاختيار سقلا ولا مزارعة يباذلة فيها رجل من قريته لضرة تركت به فوضع غيره يد عليها
حقه فكيف **ج** ان تركه لم يتركها بل اختار منه بدل للضرورة لا تسقط قدمته وله حوالا
او اتركها وليس له سنود اد وان كان وضع اليد الحادثة باذن المتكلم عليها **لا اجاب** لا تسقط
فيها كرك وازالة قدمته بما ذكر ولم حق الاسترداد والحال هذه وله دفع يد الواضع عليها
انما حقق في الانتفاع حيث كان الترك لها بغير الاختيار كما نقرر كذا في الخبرية عن الحاوي وعبارته
بها مادام يتفلسفها حيث كان الترك لها بغير الاختيار لا تسقط قدمته ولهم رفع ايدي الواضعين
بالزرعة والانتفاع **ج** متى تركها سقط
ايديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله اعلم **سئل**
في ارض ليت المال بيد جماعة يتوارثون على الزرع بهامدة صياتهم وابائهم
من قبلهم كذا من قديم الزمان والاولاد من تيماري ذو عطاير يد رفع ايديهم
عنها ودفعا لغيرهم هل ذلك شرعا **لا اجاب** ليس ذلك بل تبقى في ايدي
مزارعيها المتقدمين اذ لا ملك له فيها اجماع العلماء وانما حققه فيه ما عليها
من اخرج او احوصل وليس لها اجماع العلماء وانما حققه فيها ما عليها من اخرج

او الحاصل وليس له فيها وجه جواز اعطاها لمن استمالت نفسه وعمل القاعدة
المشهورة الاصل بقاء ما كان انتمى من الفناوي الخبرية هذا اذا كانت الارض
ليت المال فاذا كانت ملكهم فلهم كما ذكر الاولي والله اعلم **سئل**
في ارض تيماري مقرر على نفر من الارفار وكل من سبقت يده اليها يزرعها ويدفع
ما عليها المتكلم عليها اذ التيماري رفع يده عنها ودفعا لغيره فهل
له ذلك بالاجتهاد ام لا **اجاب** لا ترفع يده عنها بغير وجه لكونه عاجز

او ظاننا
لما لا يملك المزارع المزارع
مستحقا لكونه المزارع
مستحقا لكونه المزارع
مستحقا لكونه المزارع
مستحقا لكونه المزارع
مستحقا لكونه المزارع

او حائبا لسبقه الي ما يبيع له وليفوه كما في الخبرية والله اعلم **سئل** في جد مات عن ابين
 صلحين للزراعة وترك ارضا بياضا فاراد احد البنين ان يستقل بزراعتها وصره فهل له ام
 للجميع الاستحقاق فيها حيث كانا صالحين كما كان ابوهم **اجاب** نعم الاستحقاق للجميع
 والحال هذه فليس لاحد من ان يختص بها وحدها ويستقل بزراعتها كما هو مقر في الخبرية
 والله اعلم **سئل** في رجل يزرع قطعة ارض من ارضي الوفاق غاب وانقطع خبره بقيت
 معطلة تعطيل ايضا بالوقف دفعها المتكلم عليها الاخر يزرعها ويرفع ما عليها لجهة
 الوقف ثم ان المزراع دفعها باختياره لاختي الغائب فتسلبها منه وغرسها غرسا ويرفع
 ما عليها لجهة الوقف والان تنازع احب الغائب في حصة من الارض فهل لها منازعة
 والحال هذه ام لا **اجاب** ليس لها منازعة لان يزرع موضوعة على الارض بحق فهو حق
 بها من غير ما دام يدفع ما عليها لجهة الوقف وليس معطلا لها تعطيل ايضا بالوقف والله اعلم
سئل في قرية جلا عنها اهلها وانقرضوا جميعهم وكان يزرع الارض يزرعونها خلفهم
 آخرون ووضعوا ايديهم على الارض والمزارع المتروكة باختيار المنقرضين فداهوا يزرعونها
 مدة ثم دخل بعضهم وترك ما بيده بوجه الاستحقاق واختيارا فوضع غيره يده عليه ويصرف
 فيه مدة تزرع على خمسة عشر سنة مع اطلاق من كان متصرفا اوله فهل تسبح دعواه ملكا فيما ذكره والحال
 هذه ام لا **اجاب** الاراضي المذكورة والمزارع التي دخل عنها اهلها وانقرضوا هي بيت المال فلا
 ملك لاحد فيها ولا تسبح دعوى احد وضع على شئ منها ثم تركه باختياره ولا تنزع مما هي
 في يده حيث لم يتركها معطلة من المزارع ثلاث سنين متواليه كما هو مقر في الخبرية والله اعلم
سئل وزراع دفع له ارض فدانا وبن زرا وارضاه وجعل له في مقابلة عمله ربح ما يحصل
 من الغلة فارسل المزارع العامل الي رجل لياتي له بتور من عنده فذهب على وجه الرسالة فابان
 له فلان بعثني اليك ومراده ان ترسل له ثورا ليرش عليه فاعطاه وجابه الي قرية المزارع والعامل
 يبرث عليه باذن المزارع فاذا هلك الثور المذكور هل يضمن العامل المذكور قيمته ام لا لكونه

وخلد
 وليم

مطابقا لروا المزارع

كتاب المساقاة
 في رجل ساقى رجلا على شجرة زيتون سنة
 واحدة فله ثلث الثمرة
 وفي رجل ساقى رجلا على شجرة زيتون سنة
 واحدة فله ثلث الثمرة
 وفي رجل ساقى رجلا على شجرة زيتون سنة
 واحدة فله ثلث الثمرة

رسولاً **اجاب** لا يضمن العامل ثمن الثور المذكور لانه رسول للزراع والرسول لاضمان عليه
 كما هو مقرر في الخلاصة وغيرها والقول قوله في كونه رسولاً والبينة ببنية البايح
 والله اعلم **كتاب المساقاة سئل** في رجل ساقى رجلا على شجرة زيتون سنة
 بشرط له جزاء معلوما من ثمره فحدثت به علة من نحو برد فلم يخرج الثمرة تلك السنة فهل
 تفسد هذه المعاملة ويجب للعامل اجرا مثل الام لا ولا شيء له **اجاب** لا تقصد المعاملة
 والحال ما ذكر قال في ملتقى الاجر وان لم يخرج شيء فلا تنسخ له وفي الخلاصة ولا لم يخرج
 اي الثمرة في تلك السنة لعله حدثت بها فالمعاملة حايث انتم تعلم من قولها ان ما ذكر
 من عدم خروج الثمر في تلك السنة لا يفسدها فلا يجب للعامل شيء لانه انما اعامله على جزء
 من الثمرة ولم يخرج والله اعلم **سئل** في زيد اشترى نصف ارض من عمرى فاذا
 لزيدان يفرسها جميعا غراسا من صفة بينهما ففرسها وكان يحرثها بفران مشترك
 بينه وبين بكر ويريد بكر حصته من الغراس في مقابل حصته من الفران فهل له ذلك ام
 اجرة مثل حصته من الفران المعد للاستغلال حيث كان طامعا في حصول حصته
 مما ذلك وان كان يرفع له الغراس كل سنة حصته مما يحصل من الغراس بناء
 على لزومه هل له الرجوع بالزايد على اجرة مثل حصته من الفران **اجاب** لا يستحق
 بكر شيئا من الغراس وله اجرة مثل عمل حصته من الفران فيجب عليه ما تناوله من غلة
 الغراس فان ساوت الاجرة فذاك وان زادت يرد الزايد وان نقصت ينتم له والله اعلم
سئل في زيد غرس ارضا غراسا مدعى شراؤها جميعها من عمرى وغيره يترك بيعها
 كلها بل يبيع نصفها واخذ لشريكه بفرسها من صفة والقول ليس يكون **اجاب**
 ثبت نصف الارض للمشرك لا تقاها عليه وعلى مدعى الشراء البينة بالنصف الثاني فاذا لم يثبت
 فهي بينهما والغراس جميع له ان غرسه بغير اذن شريكه فيبيد لشريكه ان يكلفه قلعه الا اذا
 طلب قيمة الارض فاذا اقتسمت فان وقع الغراس في حصته الغراس فيها ونعت والا

قلع